

هيئة استثمار البصرة منظمة حكومية تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، ترتبط بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة. تتمتع الهيئة بصلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار ، وتقوم الهيئة أيضا بإعداد قوائم بفرص الاستثمار المتاحة في محافظة البصرة إلى المستثمرين المحليين والأجانب .وتبسيط إجراءات إصدار تراخيص الاستثمار .وعرض وتنفيذ برامج لتشجيع الاستثمار .

تؤدي الهيئة دورا مهما في تنسيق الاتصال الفعال بين المستثمرين والحكومة ، وهي المصدر الرئيس لصناع السياسة الحكومية حول الأمور المهمة للمستثمرين .

يتسم أسلوب عمل هيئة استثمار البصرة من خلال طاقم العمل المؤهل و المحفز بدرجة عالية من الاحترافية والمهنية في التعامل مع المستثمرين ،فضلا عن فاعلية أنشطة المتابعة خاصة فيما يتعلق بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها .



## سمة الدخول

من التسهيلات المقدمة من قبل هيئة استثمار البصرة استحصال سمة الدخول من الجهات المختصة للمستثمرين و ذلك من خلال المتطلبات التالية :

- ١- ارسال نسخة ملونة من جواز السفر
- ٢- ارسال ملخص عن الشركة والمجالات الذي يرغب الاستثمار فيه .
- ٣- طلب الحصول على سمة دخول معنون إلى هيئة استثمار البصرة ترسل جميع الموجودات على البريد الإلكتروني [public.relations@investbasrah.com](mailto:public.relations@investbasrah.com) حيث تكون الفترة المتوقعة لصدور سمة الدخول بحدود ١٠ ايام .

## متطلبات الحصول على الإقامة:

- ١- يجب ان تكون لدى الوافد الى البلاد سمة دخول .
- ٢- يجب اجراء فحص طبي في مركز صحي في البصرة يشير الى ان الوافد سليم من الامراض المعدية.
- ٣- يسجل خبر وصول الى الاقامة المؤقتة .
- ٤- تقديم طلب اقامة خلال فترة خبر الوصول مصحوب بمستسكات ثبوتيه ونسخة من جواز السفر .



- استقرار اقتصادي وسياسي كبير يعززه حياة ديمقراطية مستقرة.
- قوة بشرية متعلمة وذات تكوين تقني مناسب.
- سياسة متواصلة للإصلاح وتحرير الاقتصاد المحلي في البصرة .
- دعم مؤسساتي قوي للاستثمار وإطار قانوني محفز .
- قرب جغرافي من دول الخليج العربي أحد أهم الأسواق العالمية.
- توافر مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز الطبيعي بأسعار وتكاليف تنافسية .
- توفر المواد الخام لبعض أنواع الصناعات وإمكانية استخراج تلك المواد.
- سوق محلية واسعة قوامها نحو (٢.٧) مليون نسمة تنتسج لتشمل البلد كله لتتقدم سلع وخدمات لسوق عراقية واعدة بوجود أكثر من (٣٠) مليون نسمة.
- توافر بعض الصناعات الأساسية التي تقوم بتوفير المواد الخام وتوريدها للعمليات الصناعية التامة وشبه التامة ، كصناعات الحديد والصلب والأسمدة والبتر كيمياويات و الاسمنت.
- وجود بعض عناصر البنية التحتية الجاذبة للاستثمار كمطار البصرة والموانئ (أم قصر و الفاو وخور الزبير و ابو فلوس والمعل) بالإضافة الى الموانئ النفطية (البكر والعميق) خطوط السكك الحديدية وشبكة من الطرق البرية التي تربط البصرة بالمحافظات العراقية ودول الجوار .
- تزخر البصرة بالأماكن الأثرية والتراثية والدينية التي يمكن أن تشكل مجالاً رحباً للاستثمار في قطاع السياحة.
- وجود العديد من الشركات المحلية المؤهلة للدخول في شراكة مع الشركات العالمية.
- وجود الرأي العام المحلي المرحب بالمستثمر الوافد.

يتسم قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام (٢٠٠٦) والتعديل الأول الذي طرأ عليه بموجب القانون رقم (٢) لعام ٢٠١٠ في العراق بالبساطة والتوافق مع المعايير الدولية، فضلاً عن كونها تحقق المساواة في المعاملة بين جميع المستثمرين. وتسهم التعديلات الأخيرة التي أجريت على القانون الحالي في إدخال مزيد من التحسين على بيئة الاستثمار في العراق .

### الأهداف ( يهدف هذا القانون إلى ما يأتي )

- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها .
- تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الأسواق المحلية و الأجنبية.
- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.
- حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.
- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.



## المزايا والضمانات

- حرية دخول رؤوس الأموال وخروجها وحرية تحويل الأرباح.
- ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع تصل إلى ١٠٠%.
- عدم فرض أية قيود على صادرات المشروع سواء تم التصدير مباشرة أو من خلال طرف ثالث .
- يحق للمستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه وتكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات.
- للمستثمر الحق في استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على أن لا تزيد عن (٥٠) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة ويحق له تملك الأرض في مشاريع الإسكان.
- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق.
- عدم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بإحكام هذا القانون .
- للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.
- يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة.

## الإعفاءات (وفق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل)

- اعفاء المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم لمدة (١٠) سنوات ترتفع الى ١٥ سنة اذا كان المشروع مشتركاً مع مستثمر عراقي تزيد مساهمته عن ٥٠% .
- اعفاء الموجودات وقطع الغيار المستوردة من الرسوم الكمركية .

## التزامات المستثمر

- تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع.
- المحافظة على سلامة البيئة.
- الالتزام بالقوانين العراقية النافذة .
- الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل الذي يقدمه المستثمر مع الواقع.
- تدريب العمال العراقيين وتأهيلهم ورفع مهاراتهم .
- اعطاء الاولوية لتوظيف واستخدام العمال العراقيين .

## إجراءات استقدام العمالة الأجنبية

استنادا إلى المادة ( ١٢ ) من قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ تم تحديد الضوابط الخاصة باستقدام العمالة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية ، حيث يحق للمستثمر توظيف غير العراقيين ولغاية ٥٠% من الايدي العاملة لكن بعد القيام بالأمر التالية :

- تقديم الهيكل التنظيمي للمشروع وعدد الملاكات المطلوبة والتوصيف الوظيفي لكل فرصة عمل مطلوبة .
- الإعلان في ثلاث صحف معتمدة رسميا عن فرص العمل المطلوبة .
- تشكيل لجنة مشتركة من إدارة المشروع وهيئة استثمار البصرة بصفة مشرف لمقابلة العمالة العراقية للتأكد من عدم إمكانية استخدام العراقيين الذين يملكون المؤهلات اللازمة والقادرين على القيام بنفس المهمة وفق التوصيف الوظيفي المعد من قبل المستثمر .

## الشركات الخاضعة للضريبة

- أي شركة مساهمة أو محدودة مؤسسة بموجب القوانين العراقية او قوانين أخرى حيث يكون موقع الإدارة في العراق خاضع لضريبة الدخل باعتباره شخص مقيم . وتفرض الضريبة على دخل الشخص العراقي المقيم الناجم داخل أو خارج العراق بغض النظر عن موقع الاستلام.
- تخضع الشركات الأجنبية المسجلة في العراق أو التي لها منشأة دائمة في العراق للضريبة فقط عن دخلها الناجم في العراق.

## كيفية احتساب الضريبة على الشركات

- تفرض ضريبة مقدارها ١٥% على الأرباح المتحققة للشركات خلال الفترة الضريبية ، وقد حددت الهيئة العامة للضرائب هذه الأرباح بما يتراوح ما بين ١٠-١٤% للعام ٢٠٠٨ وحسب نوع النشاط الذي تمارسه الشركات.

## الإعفاءات

- تعفى الصادرات من المنتجات الزراعية ( النباتية والحيوانية ) والصناعية من الضرائب ويخضع ما عداها لضريبة الشركات.

## مصادر الدخل الذي تفرض عليه الضريبة:

- أرباح الأعمال التجارية والصنائع و المهين.
- الأرباح الناجمة عن التجارة بالأسهم و السندات .
- بدلات إيجار الأرض الزراعية.
- الأجور و الرواتب .
- كل مصدر آخر غير معفى بقانون.

## الإعفاءات من ضريبة الدخل :

- الدخل الناجم عن الأعمال الزراعية .
- دخل العقار الخاضع لضريبة العقار .
- دخل المؤسسات الدينية والخيرية ذات النفع العام.
- الرواتب والمخصصات التي تدفعها الممثلات الأجنبية لموظفيها الدبلوماسيين .
- قوات التحالف في العراق والمتعاقدين معهم.
- الحكومات والمنظمات الدولية.
- المتعاقدين من الباطن ( غير العراقيين ) للحكومات.
- مدخولات المتقاعدين .
- أرباح مؤسسات القطاع العام.
- وسائل النقل البحرية المخصصة لشح النفط.
- دخل الجمعيات التعاونية .
- دخل الفنادق من الدرجات الممتازة والأولى في بغداد عند إنشائها وخلال السنوات الخمس الأولى من بدأ استثمارها أما الفنادق المماثلة المقامة خارج بغداد فتكون مدة الإعفاء سبع سنوات.
- دخل الأشخاص الطبيعيين من الفوائد عن ودائعهم وحساباتهم في المصارف وصناديق التوفير العراقية.
- دخل مؤسسات الطيران بشرط المعاملة بالمثل.
- دخل أصحاب وسائل النقل البرية من غير العراقيين المتعاقدين مع المؤسسة العامة لتوزيع الغاز والمنتجات النفطية.
- المخابز و الأفران.
- دور حضانة الأطفال.



## مقدار الضريبة الدخل السنوي:

- نسبة ٣% لغاية ٢٥٠٠٠٠٠ دينار.
- نسبة ٥% من ٢٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠٠ دينار.
- نسبة ١٠% من ٥٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار.
- نسبة ١٥% ما زاد عن مليون دينار.

## ضريبة المبيعات

هي الضريبة المفروضة على أقيام السلع والخدمات المقدمة من قبل الفنادق والمطاعم من الدرجتين الممتازة والأولى بنسبة ١٠% من قيمة الخدمة المقدمة.

## ضريبة العقار

تفرض ضريبة العقار على دخل العقار وبنسبة ثابتة قدرها ١٠% من قيمة بدل الإيجار وتعفى المعامل الصناعية الحاصلة على إجازة تأسيس لمدة ١٠ سنوات من ضريبة العقار.



- تقع البصرة على خط طول  $٤٧^{\circ}.٣٧''$  شرقي خط كرنج وعلى خط عرض  $٣٠.٣٢$  شمال خط الاستواء عند ملتقى نهري دجلة والفرات .
- توجد في البصرة مساحات متنوعة بيئياً تتمثل في الأراضي الصحراوية ومناطق الاهوار والسهل الرسوبي .
- تتميز محافظة البصرة بارتباطها بمجموعة طرق برية مع الدول المحيطة بها ، من خلال المنفذين الحدوديين في سفوان مع الكويت وفي الشلامجة مع إيران .
- البصرة المنفذ البحري الوحيد للعراق وبوابته على الخليج العربي فضلاً عن الموقع البري ، إذ تربط البصرة العراق بإيران ودول شرق آسيا وشبه الجزيرة العربية .
- يمكن الوصول الى البصرة من خلال مطار البصرة الدولي .
- تقع البصرة في المنطقة الزمنية  $(٣+)$  حسب التوقيت العالمي المتفق عليه  $(٣+)$  حسب توقيت غرينتش) الأمر الذي يتيح لها التواصل مع الدول الشرقية والغربية في نفس يوم العمل .
- نظراً لموقعها الاستراتيجي الفريد ، البصرة هي قاعدة واعدة للشركات المتعددة الجنسية التي تستهدف الأسواق العربية والآسيوية.



## المساحة

تنقسم مساحة البصرة البالغة (١٩٠٧٠ كم<sup>٢</sup>) الى سبع مناطق جغرافية هي (قضاء البصرة ، قضاء شط العرب ، قضاء أبو الخصيب ، قضاء الفاو ، قضاء القرنة ، قضاء الزبير ، قضاء المدينة ) . تحدها ثلاث دول من الشرق إيران ومن الغرب السعودية ومن الجنوب الخليج العربي والكويت . اما المسافة التي تربط محافظة البصرة ببعض المدن في الدول المجاورة فنلاحظ ان الطريق الممتد من مركز المحافظة إلى الكويت جنوبا يبلغ حوالي ١٢٠ كم وإلى مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية حوالي ٦٥٢ كم وإلى دبي في الإمارات حوالي ٩٤٠ كم في حين يصل الطريق إلى عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية حوالي ١١٢٠ كم في حين يبلغ طول الطريق الذي يربط محافظة البصرة بمدينة طهران عاصمة إيران بحوالي ٩٦٠ كم اما القاهرة فتبعد عن البصرة بحوالي ١٥٧٢ كم.

## السكان

- يبلغ عدد السكان في البصرة نحو ( ٢.٧١٤ ) مليون نسمة يعيش نصفهم تقريبا في مركز المحافظة .
- ترتفع نسبة سكان المناطق الحضرية في البصرة الى ٧٨.٤% مقابل ٢١.٦% في المناطق الريفية.
- يبلغ متوسط عمر السكان ٦٠ سنة .
- تبلغ نسبة السكان النشطين اقتصاديا في البصرة نحو ( ٥٣% ) ، وتعد هذه الفئة المساهمة في عملية الإنتاج ، وأساس القوة البشرية في المجتمع ودعامة الاقتصاد الوطني له ، والتي ستنحمل عبء إعالة باقي فئات المجتمع السكاني.
- تمثل الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة نسبة مئوية قدرها ٢٠% من مجموع سكان المحافظة .
- يتمتع السكان من الشباب بالحيوية وعلى درجة عالية من التعليم والتعدد الثقافي.

- بلغت قوة العمل المدنية في المحافظة نحو (٦٠٠) ألف شخص يشكلون نحو ٤٦% من السكان النشطين اقتصادياً، وحوالي ٢٤% من إجمالي عدد سكان محافظة البصرة.
- يعد الشباب البصري حجر الزاوية في نمو القوى العاملة .
- يتوزع العمال على عدد من القطاعات المتنوعة من جراء ثراء الفرص المقدمة للمستثمرين.
- تكاليف العمال تنافسية بدرجة عالية .
- يعمل في مؤسسات القطاع العام والدوائر الحكومية في محافظة البصرة نحو (٢٢٠) ألف عامل تبلغ نسبتهم نحو ٣٧% من إجمالي قوة العمل، فيما يستوعب القطاع الخاص نحو (٢١٠) الف عامل بنسبة مئوية قدرها ٣٥% من القوى العاملة في البصرة.
- يبلغ متوسط اجر العامل الصناعي الماهر نحو ٥٠٠ دولار شهريا . فيما يبلغ متوسط اجر العامل غير الماهر حوالي ٢٥٠ دولار شهريا قابلة للزيادة والنقصان حسب متطلبات السوق والكفاءة والاختصاص .
- إجمالي وقت العمل يبلغ ٤٥ ساعة / أسبوع للذكور و ٢٩ ساعة للإناث.
- يتميز سوق العمل في البصرة بأنه يتطور باستمرار سنويا بصورة كبيرة سواء بالنسبة لعدد العاملين أو جودة الأداء.



- يوجد نحو ( ٥٠ ) ألف طالب في جامعة البصرة (١٥ كلية علمية وإنسانية و٨ مراكز بحثية وخدمية ) والكلية التقنية والكلية التقنية الإدارية والمعهد الفني وجامعة العراق الأهلية وكلية شط العرب الأهلية ، تخرج منهم نحو (٨) آلاف طالب عام ٢٠١٠ .
- تتوافر ثلاث مراكز للتأهيل المهني في البصرة :مركز خور الزبير ، مركز أبو الخصيب ،ومركز حي الحسين ،فضلا عن عدد من مراكز التدريب الأهلية . تمتلك هذه المراكز سياسات لتأهيل وتدريب القوى العاملة وتحويلها إلى اطر بشرية ماهرة إذ تخرج هذه المراكز نحو (١٠٠٠) شخص سنويا من خلال تحويل العمال غير الماهرين إلى الماهرين وحسب رغبتهم في الاختصاص.
- يوجد أكثر من ( ١٧٠ ) ألف طالب في التعليم الثانوي ونحو (٧) آلاف طالب في التعليم المهني وهو ما يبسر رفق سوق العمل باحتياجاتها من الكوادر البشرية المدربة وبصورة مستمرة ومنتظمة.
- ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين بعمر ١٥ سنة فأكثر يسهم في توعية وتنقيف المجتمع البصري ويزيد من إمكانية تقبل التطور الجديد نحو الأفضل.



- احتياطي نفطي هائل يصل إلى ٦٨ مليار برميل مشكلاً نحو ٥٩% من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي .
- قدرات إنتاجية كبيرة تصل إلى (٢) مليون برميل يوميا من النفط الخام.
- وجود كميات كبيرة من احتياطيات الغاز الطبيعي الحر والمصاحب.
- بنية تحتية داعمة لقطاع الطاقة اذ يبلغ طول الأنابيب الناقلة للنفط الخام في محافظة البصرة، ١٢٩١ ميلاً ، في حين يبلغ طولها في العراق ٢٥١٥ ميلاً ، أي أن نحو ٥١,٣٣% من شبكة الأنابيب المذكورة تقع ضمن حدود محافظة البصرة ،أما أنابيب نقل المنتجات النفطية فيصل طولها إلى ١٢٧٤ ميلا في العراق منها ٤٠٧ ميل في البصرة ، فيما يبلغ مجموع طول أنابيب الغاز الطبيعي في العراق نحو ٦٤٥ ميلاً ، يقع منها ٤٥٠ ميلاً في البصرة.
- منافذ برية وبحرية لتصدير النفط الخام في البصرة.
- وجود شركات نفط محلية تمتلك خبرات واسعة في تشغيل وإدارة القطاع النفطي.
- وجود شركات نفطية عالمية مستثمرة للعديد من الحقول النفطية في البصرة.
- مناخ استثماري واعد لجذب العديد من الشركات العالمية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في البصرة.



- المساحة الإجمالية للبصرة ٧٦٢٨٠٠٠ دونم.
- المساحة الزراعية الكلية للمحافظة ١٧٣٢٨٤٠ دونم.
- المساحة الصالحة للزراعة ٨٢٤٩٨٨ دونم.
- نسبة المساحة الصالحة للزراعة إلى إجمالي مساحة محافظة البصرة نحو ١١%.
- المساحة غير الصالحة للزراعة ٨٣٣٣٢٣ دونم.
- مساحة البساتين ٧٤٥٢٩ دونم يزرع فيها ٢.٧٨٥ مليون نخلة.
- المساحة المستغلة ٤٩٩٦٧١ دونم .
- المساحة غير المستغلة ٣٢٥٣١٧ دونم.
- المساحة المؤجرة وفق القوانين ٤٨٨٦٧١٠ دونم.
- تزرع محاصيل الخضر الموسمية والمحاصيل الاستراتيجية (القمح والشعير والذرة).



## مقومات الزراعة في البصرة

- توفر الأرض للزراعة.
- عدم وجود تضاريس معرقة للزراعة.
- تنوع الأرض بالمحاصيل الزراعية المختلفة .
- توفر المياه من دجلة والفرات وشط العرب بوجود حالة المد والجزر كوسيلة للسقي.
- توفر الأيدي العاملة.
- توفر المستلزمات الزراعية كالأسمدة والأغطية البلاستيكية .





- إمكانيات البصرة الهائلة للتوسع في تصنيع منتجات المشتقات البترولية، حيث تضم المحافظة احتياطات كبيرة من النفط الخام .
- المزايا النسبية الواضحة التي تتمتع بها المحافظة في تصنيع وتصدير المنتجات البتروكيمياوية حيث تمتلك البصرة احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب والحر .
- وجود عدد هام من الموارد المعدنية غير البترولية القابلة للتطوير والاستغلال ، كذلك يمكن الاستفادة من ميزة انخفاض تكاليف إنتاج البترول والغاز في إنشاء المصاهر وإنتاج المعادن الأساسية ( مثل النحاس/ الحديد/ الألمنيوم) وتشكيلها في منتجات بأسعار منافسة في الأسواق المحلية والخارجية .
- وجود العديد من المصانع الاستراتيجية والمناطق الصناعية يوفر قاعدة صناعية جيدة يمكن الارتكاز عليها في بناء قطاع صناعي متميز في البصرة.
- الموقع الاستراتيجي المميز للبصرة يوفر إمكانية إقامة صناعات تصديرية تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي مثل صناعة المشتقات النفطية والصناعات البتروكيمياوية والصناعات الساندة لها .
- إمكانية إنشاء الصناعات القائمة على الاستخدام المكثف للطاقة - وبالذات الصناعات التعدينية والمعدنية الأساسية والصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة اللاحقة لها .
- وجود عدد من المصانع الكبيرة الممكن خصصتها وتحويلها إلى القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي.



يمثل قطاع النقل أحد القطاعات الواعدة في البصرة وأمامه الكثير من الفرص للنمو، ووجود البصرة في موقع جغرافي متميز يكسب قطاع النقل أهمية كبيرة كون العراق هو المعبر الأساس بين أوروبا إلى دول الخليج العربية وآسيا. كما يشكل قطاع النقل البحري أهمية استراتيجية للبصرة باعتبارها المنفذ الوحيد له المطل على الخليج العربي، وعاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي.



### الموانئ

تمتلك البصرة حالياً أربعة موانئ تجارية (أم قصر، خور الزبير، أبو فلوس، المعقل) ومنصتين لتصدير النفط (ميناء البصرة النفطي والميناء العميق يعملان بطاقة ٣١.٣٥١ مليون طن في السنة) يبلغ عدد الأرصفة في الموانئ العراقية الأربع ٤٢ رصيف تعمل بطاقة ١٥.٩ مليون طن في السنة، وهناك فرص استثمارية لإنشاء ٤١ رصيف آخر بحيث يرتفع عدد الأرصفة إلى ٨٣ رصيف عام ٢٠١٥. تم وضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير مع إحدى الشركات الإيطالية بطاقة ٤٠-٣٦ مليون طن / سنة حاويات في المرحلة الأولى و٢٢-٢٥ مليون طن في السنة من الحمولات الفل الجافة. ويكون مهياً لاستقبال البواخر الكبيرة المختلفة مما يؤدي إلى إقامة منطقة حرة وخدمات متكاملة لتسهيل تجارة العراق فضلاً عن توسيع تجارة الترانزيت عبر العراق للاستفادة من موقعة الجغرافي المتميز المتوسط بين الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا.

تتمتع محافظة البصرة بشبكة جيدة من طرق النقل البرية السريعة الداخلية والخارجية. وترتبط البصرة بمجموعة طرق برية مع الدول المحيطة بها ، إذ تجاور البصرة دولة الكويت بشريط حدودي عند مدينة سفوان جنوب المحافظة بمسافة ١٢٠ كم وشريط حدودي مع إيران عن طريق منفذ الشلامجة الحدودي الذي يبعد عن مركز المحافظة ٢٠ كم وشريط حدودي مع المملكة العربية السعودية . كما ترتبط ببقية محافظات العراق التي يمر بها خط سكك الحديد إذ تنتهي عندها مسارات سكك الحديد مما جعلها تمتلك أطوالاً منها تصل إلى حوالي ( ١٣٩ ) كم تمتد من موانئ ام قصر ، خور الزبير ، البصرة .



يوجد في البصرة مطاران تجاريان الأول مطار شط العرب وقد اخرج من العمل منذ عام ١٩٨٠، أما الثاني فهو مطار البصرة الدولي الذي يعد من أهم المطارات في العراق وتنطلق منه رحلات دولية ومحلية منذ عام ٢٠٠٣ الى بعض العواصم العربية والعالمية . يعد مطار البصرة الدولي ثاني اكبر المطارات العراقية وواحداً من أهم مطارات الخليج وهو يخدم حالياً نحو ٨٠٠ رحلة مدنية سنوياً، أنشئ عام ١٩٨١ في منطقة أبو صخير (الطوبية والنخيلة) ويبعد عن مركز مدينة البصرة بحوالي (١٧) كم وبمساحة قدرها (٣٥ كم) ومحاط بسيجج أمني طوله (٢٣ كم) ، يعد مطار البصرة الاحتياطي لمطارات المنطقة الوسطى والشمالية في حالات الطوارئ مثل تردي الرؤية او الكوارث وغيرها.



- مجموع الهواتف الخاصة ٦٦٠٨٠ هاتف .
- عدد الهواتف ٨٧ لكل ١٠٠٠ شخص .
- الكثافة الهاتفية ٦ لكل ١٠٠ شخص .
- عدد مقاهي الانترنت ٩٠ .
- عدد المنازل المشتركة في خدمة الهاتف ٢٧٦١٨ .
- عدد المتصفحين لشبكة الانترنت يوميا ١٧ لكل ١٠٠٠ شخص .
- معدل عدد ساعات التصفح اليومي للمتصفحين ٢ ساعة /فرد .
- عدد المستفيدين من خدمات الهاتف النقال في البصرة نحو ١.٥ مليون نسمة .



البصرة مدينة حباها الله بموقع متفرد و ثروات اقتصادية متنوعة وطبيعة خلابة تتشكل من كثرة أنهارها التي يزيد عددها على ٦٢ نهراً رئيساً وعشرات الجداول التي تتفرع من نهرها الكبير شط العرب ، شكلت البصرة منذ زمن طويل مركز التجارة البحرية . وقد بنيت البصرة على ضفاف شط العرب وتحيط بها اكبر منطقة لمزارع النخيل في العالم وسلسلة من القنوات . ويعد وسط المدينة الأقدم والأجمل في الشرق الأوسط ، وكان الكورنيش منذ القدم مكانا مشهور للترفيه سواء للمقيمين أو الزوار .

تتميز البصرة أيضا بأهوارها الساحرة بمياهها وطيورها وأسماكها وحيواناتها المختلفة . وفي الغرب صحارها الدافئة وغابات الاثل تجسد لوحة فنية رائعة . فضلاً عن المواقع الدينية والأثرية والتاريخية ذات الاحترام والتقدير لأعداد كبيرة من الناس داخل وخارج العراق ، وتمتاز البصرة بمناخ دافئ شتاء مما يجعلها من أفضل المشاتي في المنطقة . ويتسم سكان البصرة بطيبة عجيبة وانفتاح ، وأن الغريب (السائح أو الزائر ) يشعر بينهم بالألفة لانفتاحهم على العالم منذ زمن بعيد كونها ميناء العراق الرئيس وهذه لوحدها ميزة تنافسية للسياحة البصرية .



تعد البصرة مركزاً تجارياً مهماً ، فموقعها الجغرافي له اثر كبير في جعلها تحتل هذا المركز فهي تربط العراق مع دول الجوار كإيران ودول الخليج كالكويت والسعودية سواء من ناحية الطرق البرية أو من ناحية النقل البحري باعتبارها الميناء الوحيد والرئيس للعراق الذي من خلاله تتم حركة نقل البضائع والأشخاص ، لا سيما في السنوات الأخيرة إذ أصبحت مركزاً للتجار الذين يقدمون لإنجاز معاملاتهم التجارية واستلام أو تسليم بضائعهم الواصلة أو المصدرة براً أو بحراً ، كما يمكن توسيع أعمال هؤلاء التجار من خلال توسيع وتفعيل المناطق الحرة في الموانئ التي تساهم في جذب التجار والصناعيين لغرض التبضع من هذه المناطق ، وهذه العملية تساهم في رفد الحركة السياحية من خلال خدمات الإيواء والنقل والترفيه وتحويل العملات داخل المدينة .





تقع المنطقة في الجنوب الغربي من مدينة البصرة وعلى بعد ٤٠ كم منها وبمساحة مليون متر مربع قابلة للتوسع وتتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على الخليج العربي مما يجعلها نقطة وصل جغرافي مهم بخطوط التجارة الدولية بين الشرق والغرب كما انها تمتلك عمقا سويا وتجاريا نحو السوق العراقية والخليجية كما انها قريبة من ميناء خور الزبير ذي البنية الارتكازية الأساسية المتكاملة كالأرصفة وخدمات الموانئ إضافة لقربها من مواقع الخامات والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة .

### آليات وإجراءات العمل

تتميز آلية التعامل والعمل في منطقة خور الزبير باليسر وسهولة التعامل والمرونة من خلال اختزال الروتين والكثير من الإجراءات والمعاملات وإتمام المعاملة في مكان واحد وتتم هذه الآلية في إطار قوانين وتعليمات تتسم بالمرونة والبساطة ومن خلال دقة التنسيق بين الأقسام المختلفة في الهيئة والدوائر المختلفة ومن أهم تلك الإجراءات :

- تقديم طلب إلى إدارة الهيئة مع نبذة عن المشروع ( دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية ) المزمع إقامته مرفق معه الاستثمار الخاصة بالطلب مع مبلغ ١٠٠ دولار عن أجور تقديم الطلب .
- تتم دراسة الطلب من قبل إدارة الهيئة في ضوء القوانين والتعليمات النافذة وعند الموافقة يتم التعاقد وإصدار إجازة التأسيس لمزاولة العمل .
- عند توقع العقد يتم دفع بدل الإيجار السنوي والتأمينات البالغة ١٠% من الإيجار السنوي إضافة إلى استيفاء مبلغ ١٠٠٠ دولار عن بدل رخصة العمل التي تجدد سنويا بمبلغ ١٥٠ دولار .
- تقديم كفالة مصرفية تبلغ ١% من قيمة رأس المال المستثمر في المشروع على أن لا تتجاوز مبلغ ٥٠ ألف دولار .

## المزايا والحوافز والمساحات التي يحظى بها المستثمر

- إيجارات مناسبة للأراضي والمباني إذ تبلغ إيجارات الأراضي المبلطة ٣ دولار / متر مربع /سنة ،وتبلغ إيجارات الأراضي غير المبلطة ٢ دولار/متر مربع/سنة ، بينما تتراوح إيجارات المباني والمنشآت بين ٥-١٥ دولار /متر مربع /سنة .
- إعفاء رأس المال والأرباح والإيرادات الناجمة عن الاستثمار من كافة الضرائب والرسوم طويلة مدة المشروع بما فيه تأسيس وبناء المشروع .
- إعفاء أجور العاملين الأجانب من الضرائب والسماح بتحويل دخولهم إلى خارج العراق أما العمالة العراقية فأن ٥٠% من أجورهم تعفى من ضريبة الدخل .
- إعفاء البضائع والمواد الأولية المستوردة والمصدرة من كافة الضرائب والرسوم عدا تلك المصدرة إلى داخل العراق .
- لا يخضع إدخال وإخراج العملات الأجنبية التي يتم التعامل بها داخل المنطقة الحرة إلى أي قيد أو شرط .
- السماح للمستثمرين في المناطق الحرة بفتح حسابات في مصارف معينة تغذى بعملات واردة من الخارج .
- منح حق السماح بالتنازل عن الاستثمار أو إدخال شريك أو إخراج شريك .
- مدة عقد الاستثمار ١٥ سنة للمشروع التجاري والخدمي قابل للتجديد و٢٥ سنة للمشاريع الصناعية قابلة للتجديد .
- منح تخفيضات بنسبة ٢٥% للمشاريع الصناعية من قيمة بدلات الإيجار للأراضي المبلطة وغير المبلطة .



هناك اربعة أنواع من البنوك في محافظة البصرة: بنوك مملوكة للدولة وبنوك خاصة وبنوك أجنبية وبنوك استثمار وتنمية يتألف القطاع المصرفي في محافظة البصرة من :

- فرع للبنك المركزي العراقي.
- فروع مصرفي الرافدين والرشيد ( ١٢ فرع لكل من مصرفي الرافدين والرشيد ).
- فروع المصارف الحكومية المتخصصة الأخرى (المصرف الصناعي والمصرف العقاري والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العراقي للتجارة.
- ٢٠ مصرف اهلي.
- مصرف اجنبي واحد هو مصرف ملي ايران.

يؤدي الجهاز المصرفي دورا مهما في تطوير السياسة النقدية للبلاد وتحقيق الأهداف العامة للتنمية ، تستحوذ المصارف الخاصة على أغلبية رأس المال المدفوع قياسا الى المصارف الحكومية ، إلا أن المصارف الحكومية ما زالت تستحوذ على معظم الموجودات او المطلوبات للهيكل المصرفي وتمتاز بتوسع نشاطاتها وكثرة عدد فروعها في البصرة قياسا للمصارف الخاصة ، كما أنها تستحوذ على ما يقارب ٩٦% من إجمالي الودائع للجهاز المصرفي على الرغم من أن المصارف الخاصة تمتاز بزيادة منح الائتمان والنشاط قياساً للمصارف الحكومية.

